

Distr.
GENERAL

S/1998/1184
17 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للمغرب لدى
الأمم المتحدة

بناءً على أمر من حكومتي، يشرفني أن أوجه انتباهكم وانتباه أعضاء مجلس الأمن إلى بعض أحكام مشروع قرار المجلس S/1998/1183 التي تتعارض مع أحكام خطة التسوية وتنطوي على مساس بمصالحنا الوطنية.

وبالفعل فإن مجلس الأمن، في الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع قراره، يرحب بإعلان حكومة المغرب عن نيتها وأن "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) قد قبلت بصفة رسمية تنفيذ مجمل التدابير الواردة في الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام" (S/1998/1160).

وهذه الفقرة من الديباجة لا تعكس الواقع بدقة. وبالفعل فإن حكومة المغرب رحبت بالفعل بتحكيم الأمين العام لمصلحة الـ ٦٥ ٠٠٠ ناخب. ولكن فيما يتعلق بمجمل التدابير المقترحة من الأمين العام، فقد سبق لحكومة المغرب أن وجهت انتباه مجلس الأمن إلى أن التزامن في تحديد الهوية والطعن لا يتوافق مع الخطة، كما أبلغت الأمين العام موقفها بخصوص مختلف البروتوكولات التي عرضت عليها، ولا تزال تنتظر رد فعل الأمين العام.

أما فيما يتعلق بالإشادة التي يراد توجيهها إلى الطرف الآخر على قبوله مجمل التدابير، فإنها إشادة أقل ما يقال عنها أنها تفتقر إلى مبرر.

فمشروع القرار هذا لا يشير في أي جزء من أجزائه إلى السنوات الأربع التي أضعتها بسبب الطرف الآخر وآخرها السنة التي انقضت منذ لقاء هيوستن. كما لا يشير مشروع القرار هذا إلى أنه تم ببساطة، إثر ممارسة بعض الضغوط، سحب توصية الأمين العام المقدمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والتي كانت موضوع قرار. (منشور مؤقت) وحلت، آنذاك، مشكلة المجموعات القبلية بطريقة منصفة وعادلة.

وعلى أية حال، فإن العنصر الرئيسي لمجمل مقترحات الأمين العام، وهو التزامن، لا يعني الطرف الآخر لأن عملية تحديد هوية الناخبين الذين قدمهم هذا الطرف انتهت.

وإضافة إلى ذلك فإن البروتوكول المتعلق باللاجئين يخص أحد البلدان المضيئة وليس الطرف الآخر.

ووفقا لأحكام الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار S/1998/1183، فإن مجلس الأمن قد يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بغرض مواصلة المشاورات بخصوص مقترحات الأمين العام.

وقد يكون من المستصوب عدم تقييد هذه المناقشات بالحيولة دون تطرقنا إلى المشاكل المطروحة، على النحو المقصود في الجملة الأخيرة من الفقرة ١ من المنطوق تطلب عدم المساس بجوهر التدابير المقترحة وعدم إعادة النظر في العناصر الرئيسية لمقترحات الأمين العام.

ولا تشاطر حكومة المغرب مجلس الأمن التصور الذي يود الإعراب عنه في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار S/1998/1183 والذي مفاده أن تنفيذ اقتراح الأمين العام المتعلق بالتزامن "سيدل بوضوح على استعداد الطرفين للتعجيل بعملية الاستفتاء".

وقد سبق لحكومة المغرب أن وجهت انتباه مجلس الأمن إلى عدم التوافق بين هذا التزامن وخطة التسوية.

وعلاوة على ذلك، وجهت حكومة المغرب الانتباه، في ردها على الأمين العام، إلى ما سترتب على تنفيذ هذا الاقتراح، في شكله الحالي، من نتائج سلبية على الصعيد السياسي وعلى صعيد حفظ النظام في المنطقة.

ونأمل أن يراعي مجلس الأمن في مشروع القرار الشواغل المشروعة للحكومة المغربية حتى يتيح لها فرصة الامتثال، دون صعوبات، للقرار بعد اعتماده.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن وبإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أحمد السنوسي

السفير
